

قراءة حول واقع الأمن الغذائي في الوطن العربي

A lecture on the reality of food security in the Arab world

بن عمر خالد^{1*} درار عياش²

BEN AMOR Khaled^{1*} DERRAR Ayache²

جامعة امحمد بوقرة - بومرداس - الجزائر - khal_benamor@yahoo.fr¹

جامعة امحمد بوقرة - بومرداس - الجزائر - khal_benamor@yahoo.fr²

تاريخ الاستلام: 2018/02/13؛ تاريخ القبول: 2019/01/24

ملخص:

على الرغم من ضخامة الموارد الإنتاجية الغذائية للوطن العربي والثروة الحيوانية الهائلة المتوفرة لديه وجهوده المبذولة لتعزيز مسار الأمن الغذائي، إلا أن الوطن العربي يظل منطقة عجز غذائي جزئيا، إذ لم يستطع الاستجابة للاحتياجات الغذائية المتزايدة من السلع الغذائية الرئيسية، كالحبوب والسكر والبقوليات واللحوم وهو ما أثر سلبا على مستوى التغذية لدى بعض الدول العربية، على خلاف السلع الغذائية التي يتمتع فيها بمزايا تنافسية كالخضر والفواكه والأسماك، والتي حقق فيها الوطن العربي مستويات مرتفعة من الاكتفاء الذاتي.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، التجارة الخارجية، الاكتفاء الذاتي، الفجوة الغذائية.

Abstract:

Despite the enormous food production resources of the Arab world and the enormous livestock resources available to it alongside

* المؤلف المرسل: بن عمر خالد، البريد الإلكتروني: khal_benamor@yahoo.fr

* Corresponding author : BEN AMOR Khaled , e-mail: khal_benamor@yahoo.fr

its efforts to enhance the process of food safety, the Arab world remains partially a food deficit zone, as it has been unable to meet the growing needs for basic food commodities, such as cereals, sugar, legumes and meat, which has negatively affected the level of nutrition in some Arab countries, unlike food products for which it has competitive advantages such as vegetables, fruits and fish on which the Arab world has achieved high levels of self-sufficiency.

Keywords: food security, foreign trade, self-sufficiency, food gap

المقدمة:

في ظل التطورات التي يشهدها الوطن العربي، من تعدد للمشاكل التي تهدد إنتاج السلع الغذائية، والعقبات التي تعيق حركة تجارتها الخارجية والتغيرات الطارئة على العوامل المؤثرة في استهلاك تلك السلع وضخامة قيم الفجوات الغذائية وتدني معدلات الاكتفاء الذاتي للسلع الغذائية الرئيسية، فقد حظي موضوع الأمن الغذائي في الوطن العربي باهتمام متزايد لدى المسؤولين والاقتصاديين وأصبح يتطلب متابعة دقيقة ورصدا وتحليلا لتطورات أوضاعه.

إذ تنطوي ثروة الوطن العربي على إمكانات هائلة لكسب رهان الأمن الغذائي من موارد إنتاجية نباتية وحيوانية وقوى عاملة صناعية وزراعية وتنوع مناخي ومستلزمات الإنتاج الزراعي بما يمكن من توفير جميع الفرص الاقتصادية والاجتماعية لكل أفراد المجتمع في الوطن العربي وعلى طول الزمن ويستجيب لجميع احتياجاتهم وأذواقهم الغذائية ويكفل لهم حياة موفورة النشاط والصحة، إلا أن جزءا كبيرا من هذه الإمكانيات لا تزال تتبع النمط التقليدي وتعاني من ضعف كفاءة استخدامها.

وأمام هذا الوضع، فقد أصبح الأمن الغذائي في الوطن العربي تحديا كبيرا يتطلب تضافرا لجهود جميع الدول العربية، باعتبار أن حصيلة إنتاج السلع الغذائية الرئيسية كالحبوب والسكر والبقوليات واللحوم لم تصل إلى المستويات المستهدفة لمقابلة مستوى الطلب عليها، وهو ما دفع بالعديد من الدول العربية إلى اللجوء إلى الإستيراد لسد ما عجز الإنتاج الغذائي العربي عن توفيره.

- أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى إدراك جوانب الأمن الغذائي من خلال معرفة مقوماته الأساسية والعناصر المؤثرة فيه، وباعتبار أن هذه الدراسة ترتبط أساسا بالجانب الميداني فإنها تهدف أيضا إلى الإحاطة بواقع الأمن الغذائي في الوطن العربي بشكل عام، والذي يمكن تسليط الضوء عليه من خلال رصد تطورات الإنتاج الغذائي والتجارة الخارجية ومستوى التغذية والفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي.
- أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الدراسة في محاولة احتواء مشكلة الأمن الغذائي في الوطن العربي والتخفيف من الآثار المترتبة عنها من خلال فهم وتشخيص واقع الإنتاج الغذائي في الوطن العربي وتجارته الخارجية وما يفرضه من نتائج حول المؤشرات الاقتصادية المفسرة لوضع الأمن الغذائي في الوطن العربي.
- إشكالية الدراسة: يمكن صياغة إشكالية الدراسة في السؤال الآتي: إلى أي مدى تم تحقيق الأمن الغذائي لدى اقتصاديات الوطن العربي ؟
- خطة الدراسة: وللإلمام بجوانب موضوع الدراسة فإنه سيتم التعرض في البداية إلى مقومات الأمن الغذائي والعوامل المؤثرة فيه، ليتم الانتقال إلى واقع الأمن الغذائي في الوطن العربي من خلال عرض تطور إتاحة الغذاء بين قطاعي إنتاج الغذاء والتجارة الخارجية العربية، ولمعرفة حوصلة نشاط هذين القطاعين فإنه سيتم دراسة تطور مستوى التغذية، ليتم في الأخير رصد وتحليل مؤشري الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي في الوطن العربي.

1- مقومات الأمن الغذائي

- يتطلب تحقيق الأمن الغذائي الارتكاز على مجموعة من الدعائم التي تعرف بمقومات الأمن الغذائي والمتمثلة فيما يلي:
- " المقومات الإنتاجية: هي العوامل والوسائل التي تمكن من إنتاج الغذاء، وتشمل الموارد الطبيعية وغيرها.
 - مقومات القدرة الشرائية: وهي المقدرة المالية للمواطن على شراء الغذاء، وهنا

تأتي أهمية توفير فرص العمل لهذه الشرائح لكي تحصل على الدخل الذي يمكنها من القدرة الشرائية"⁽¹⁾.

- المقومات الأمنية: يعتبر الاكتفاء الغذائي والأمن مطلبان متلازمان لأي مجتمع من المجتمعات في العالم، إذ أن ممارسة أي نشاط اقتصادي من إنتاج أو تجارة خارجية دون حماية وفي جو غير آمن تنتهي بتضاؤل وزوال ذلك النشاط وانعكاسه على تدني مستوى الاكتفاء الغذائي، وهو ما يبرز أهمية العامل الأمني كأحد مقومات الأمن الغذائي.
- التجارة العالمية: باعتبار أن توفير جميع الحاجات الغذائية لا يتحقق بالضرورة سوى عن طريق الإنتاج المحلي وإنما من الممكن أن يتحقق أيضا عن طريق الاستيراد من دول أجنبية فإن التجارة الخارجية تعد دعامة أساسية للأمن الغذائي.

2- العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي

يسود الاتفاق بين المهتمين بموضوع الأمن الغذائي على تعدد العوامل المؤثرة فيه، وتندرج أهم هذه العوامل في النقاط الآتية:

2-1- العوامل الديموغرافية

في ظل تزايد معدلات النمو الديموغرافي الناجم عن الانخفاض في معدل الوفيات والارتفاع في معدل المواليد وتحسن الإمكانات الصحية، وما رافقه من تغير جغرافي في توزيع السكان وتعدد المشاكل والعقبات التي هددت استمرارية نشاط الإنتاج الفلاحي من جفاف وتلوث وتوسع عمراني على الأراضي الفلاحية، فقد اختل مستوي العرض والطلب على الغذاء لدى العديد من الدول التي أصبحت تعيش تحت ضغط العجز عن الوفاء بالاحتياجات الغذائية لأفراد المجتمع وأصبح حينئذ العامل الديموغرافي يمثل بعدا هاما في ظهور واستفحال مشكلة الغذاء لدى العديد من الدول.

2-2- العوامل الطبيعية والمناخية

سادت في السنوات الأخيرة مخاوف كبيرة من عواقب العوامل الطبيعية والمناخية

(1)- رزيقة غراب، "إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر: واقع وآفاق"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة سطيف، 2015، ص: 53

على قدرة الدول في تحقيق الأمن الغذائي، وتتمثل صور هذه العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي فيما يلي:

- "انخفاض نسبة الأراضي الصالحة للزراعة مقارنة مع المساحة الكلية.
- اعتماد أغلب الزراعات على العوامل المناخية التي تتميز بالتذبذب والتقلب من عام إلى آخر.
- عدم كفاية مصادر المياه وسوء استغلالها والميل للانتقال من الزراعة المطرية إلى الزراعة المروية.
- التصحر والتعرية والتحولت التي يعرفها المناخ ودور الإنسان في الاستنزاف اللاعقلاني للخيرات الطبيعية وتدمير البيئة كلها عناصر مساهمة في استفحال أزمة الغذاء"⁽²⁾.

2-3- العوامل السياسية

يؤثر الجو السياسي لأي دولة على نشاطها الاقتصادي، وينعكس ذلك على مدى قدرتها على تحقيق الأمن الغذائي. إذ تتمثل العوامل السياسية المؤثرة في الأمن الغذائي في النقاط الآتية:

- "غياب الاستقرار السياسي.
- النفقات الحكومية المرتفعة خاصة في الجانب العسكري على حساب الجانب الاقتصادي والغذائي.
- نمط الإنتاج الزراعي المعتمد لدى الدول خلق مشكل مثل الجزائر في سياسة التسيير الذاتي والثورة الزراعية.
- القيود المفروضة على حركة الرساميل في عدد من البلدان العربية"⁽³⁾.

(2)- أحمد مصنوعة، "الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر الواقع والمأمول"، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الدولية، جامعة حسنية بن بوعلي بالشلف، الشلف، 2014، ص: 05.

(3)- عبد الحق زغدار، "نحو تفعيل الأمن الغذائي في البلدان النفطية"، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر بيسكرة، بيسكرة، 2012، ص: 313-314.

- الحروب والتوترات السياسية بين مختلف الدول كتلك التي تقع في الشرق الأوسط وما ينجر عنها من آثار سلبية من فقدان للأمن بما فيه الأمن الغذائي.

4-2- العوامل المالية والمادية

يتحدد مستوى الأمن الغذائي لدى مختلف دول العالم بدلالة مستوى توفر الموارد المالية والمادية لديها، " وفي هذا الإطار يتوقع أن الدول التي تعطي أهمية استراتيجية للقطاع الفلاحي لديها وتوفر له إمكانيات مالية هائلة يمكن لها أن توفر الغذاء محليا لأفراد مجتمعاتها، كما أن التطور الهائل في استغلال الأساليب المستخدمة في القطاع الفلاحي تساهم في الرفع من إنتاجيتها وهو ما يساهم في تحقيق الأمن الغذائي للدول"⁽⁴⁾.

3- أوضاع الأمن الغذائي العربي

تبعاً للاهتمام الدولي المتزايد بالقضايا ذات الصلة بالأمن الغذائي، وتعدد التجارب الهادفة لكسب هذا الرهان وتنوع الخطط والبرامج والاستراتيجيات المعتمدة، فقد أبدى الوطن العربي في السنوات الأخيرة اهتماماً كبيراً بتحسين أوضاع الأمن الغذائي وحقق بعض المكاسب على الرغم من بعض التحديات الموردية.

3-1- تطور إتاحة الغذاء بين الإنتاج والتجارة الخارجية العربية

من أجل تسليط الضوء على التطورات التي طرأت على إتاحة الغذاء في الوطن العربي، فإنه سيتم تحليل تطورات كل من إنتاج السلع الغذائية وتجارتها الخارجية خلال الفترة المدروسة 2010-2015.

3-1-1- تطورات إنتاج السلع الغذائية في الوطن العربي خلال الفترة 2010-2015

تشغل محاصيل الحبوب (القمح، الشعير، الذرة، الأرز) أكثر من نصف المساحة المزروعة في الوطن العربي، لذلك فهي تساهم بأكثر من 50 % من قيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسية وتعتبر العنصر الأكبر في سلة الغذاء العربية، إذ بلغ متوسط إنتاج الحبوب في الوطن

(4)- شراطي نسيم ، "الهندسة الوراثية الزراعية كآلية لتحقيق استدامة الأمن الغذائي"، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الدولية ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الشلف، 2014، ص:07.

العربي خلال الفترة 2010-2015 نحو 54,76 مليون طن مسجلة زيادة بنسبة 7,94 % . " ويأتي القمح في المرتبة الأولى في مجموعة الحبوب من حيث الأهمية على المستوى العربي ويشكل إنتاجه ما نسبته 46.6 % من إجمالي إنتاج الحبوب عربياً، وبنسبة تصل إلى 3.8 % من الإنتاج العالمي للقمح الذي يبلغ نحو 711.4 مليون طن . ويغطي إنتاج الدول العربية من القمح حوالي 46.1 % من الاحتياجات الاستهلاكية الحالية في الوطن العربي. ويتركز إنتاجه بشكل رئيسي في كل من مصر والمغرب والعراق والجزائر وتونس حيث تساهم تلك الدول الخمس بنحو 86.6 % من إجمالي الإنتاج المقدر بنحو 27.2 مليون طن⁽⁵⁾ .

كما عرف إنتاج السكر تزايداً مستمراً من 2,6 مليون طن سنة 2010 إلى 3,4 مليون طن سنة 2015 والذي تركّز إنتاجه في مصر والمغرب والسودان وسوريا. بينما تراوح إنتاج البقوليات خلال نفس الفترة بين 1,3 مليون طن و1,4 مليون طن. أما الخضر والفواكه فقد حققت على التوالي زيادة إنتاجية تقدر بـ 7,07 مليون طن و4,69 مليون طن خلال الفترة 2010-2015 ، "ووفقاً لبيانات 2015 تنصدر مصر قائمة الدول العربية المنتجة للخضر بإنتاج يقدر بنحو 33.3 % تلها الجزائر بنحو 22.6 % ثم المغرب بنحو 9.5 % والسودان بنحو 8.1 % وتونس بنحو 5.3 % وتساهم تلك الدول الخمس مجتمعة بنحو 78.8 % من إنتاج الوطن العربي من الخضر في عام 2015.

وبالرغم من الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في بعض الدول العربية إلا أن أداءه التنموي مازال محدوداً بسبب مجموعة من المعوقات وفي مقدمتها سيادة الزراعة المطرية في أكثر من ثلاثة أرباع مساحة الأراضي الزراعية في الدول العربية وحساسية القطاع للتغيرات المناخية⁽⁶⁾

وفي الوقت الذي تعتبر فيه المنتجات الحيوانية مصدراً مهماً للغذاء، فقد سجل إنتاج اللحوم في الوطن العربي خلال الفترة 2010-2015 معدل زيادة مقدر بـ 12,98 % (من 31,51 مليون طن إلى 36,2 مليون طن) الذي يتركز أكثر في السودان والجزائر وتونس وسلطنة عمان، كما سجل في نفس الفترة معدل زيادة في إنتاج الأسماك مقدر بـ 19,7 % (من 4,01 مليون طن إلى 4,6 مليون طن). والذي يتركز إنتاجه أكثر في موريتانيا

(5)- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي حول أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2015، ص: 04.

(6) - صندوق النقد العربي، الفصل الثالث من التقرير السنوي: قطاع الزراعة والمياه، 2016، ص: 71.

والجزائر والمغرب واليمن.

والجدول الآتي يوضح تطورات إنتاج السلع الغذائية في الوطن العربي خلال الفترة 2010-2015.

جدول رقم 1: إنتاج السلع الغذائية في الوطن العربي خلال الفترة 2010-2015
الوحدة: (مليون طن)

الأسماك	اللحوم	الفواكه	الخضار	البقوليات	السكر	الأرز	الشعير	القمح	الحبوب	
4,01	8,07	31,51	62,5	1,35	2,60	5,63	6,07	24,7	54,1	2010
4,24	8,38	31,65	69,9	1,35	2,81	5,2	7	24,9	53	2011
4,18	8,6	33,10	67,6	1,35	3,24	6,6	5,4	26,1	52,7	2012
4,28	9,01	34,26	68,1	1,45	3,37	6,7	6,6	27,5	55,5	2013
4,6	8,1	34,6	66,9	1,4	3,1	6,1	5,6	26,7	54,9	2014
4,8	9,2	36,2	69,6	1,3	3,4	6,2	4,7	27,2	58,4	2015

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقارير السنوية حول أوضاع الأمن الغذائي العربي خلال الفترة 2010-2015

لقد كانت محصلة القصور في التنمية الزراعية العربية وجود عجز متفاقم في الغذاء بلغ مستويات مرتفعة نوعاً ما في بعض السلع الغذائية الأساسية في مقدمتها الحبوب والقمح، وأثر ذلك سلباً على الأمن الغذائي وزيادة قيمة الفجوة الغذائية.⁽⁷⁾

3-2-1-2-تطورات التجارة الخارجية للسلع الغذائية في الوطن العربي خلال 2010-2015

تعتبر التجارة الخارجية نشاطاً مكملًا للنشاط الإنتاجي لكسب رهان الأمن الغذائي،

(7) - مبروكي الطاهر، دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، ورقلة، 2007، ص: 21

باعتبارها تمكن الدول من استيراد ما تعجز عن انتاجه من سلع غذائية وتصدير فائض إنتاجها، وباعتبار أن اغلب الدول العربية مستوردة للغذاء أكثر مما هي مصدرة، فقد شكلت كميات صادرات الحبوب (القمح، الشعير، الأرز، السكر) والبقوليات التي تمثل الثقل الوزني الأكبر في سلة الغذاء العربية نسبة ضئيلة مقارنة بواردها. على عكس الخضروالفواكه والأسماك التي تفوق فيها كمية صادرات الدول العربية واردها. ويمكن عرض تطورات التجارة الخارجية للسلع الغذائية في الوطن العربي للفترة 2010-2015 من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم 2:التجارة الخارجية للسلع الغذائية في الوطن العربي خلال الفترة 2010-2015 الوحدة:(ألف طن)

القمح	الشعير	الأرز	السكر	البقوليات	الخضرة	الفواكه	اللحوم	الأسماك		
118	29	621	147	223	413	289	126	972	صادرا	2010
288	111	480	953	120	321	341	2381	623	واردا	
676	55,9	412,	207	293	520	541	226	928,	صادرا	2011
341	893	467	879	122	373	417	2651	811,	واردا	
670	101	498,	156	200,	467	421	243,	851,	صادرا	2012
382	118	495	970	137	386	551	3288	918,	واردا	
691	96,5	624,	158	237,	476	452	167,	934	صادرا	2013
407	119	507	104	124	475	563	3458	950,	واردا	
460	50	560	299	420	905	785	170	110	صادرا	2014
321	107	800	980	700	340	570	2890	900	واردا	
400	40	300	230	300	510	450	190	110	صادرا	2015
327	115	500	920	140	360	510	2610	900	واردا	

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقارير السنوية حول أوضاع الأمن الغذائي العربي خلال الفترة 2010-2015.

ومن حيث القيمة، فإنه لم تتجاوز الصادرات الزراعية من إجمالي الصادرات خلال الفترة 2010-2015 نسبة 3,01 % مترواحة بين 21,17 مليار دولار و32,6 مليار دولار، بينما كانت 2,54 % هي أقصى نسبة للصادرات الغذائية من إجمالي الصادرات مترواحة

بين 16,1 مليار دولار و 25,1 مليار دولار، الأمر الذي يدل على ضآلة حصة الصادرات الزراعية والغذائية من الصادرات الكلية للوطن العربي.

في حين أن نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية تراوحت بين 27,59 % و 34,27 %، بينما انحصرت نسبة تغطية الصادرات الغذائية للواردات الغذائية بين 28,65 % و 31,25 %. وقد سجلت في سنة 2012 أضعف نسب تغطية الصادرات الزراعية والغذائية للواردات الزراعية والغذائية. أما في سنة 2014 فقد حققت التجارة الخارجية العربية أحسن نسب تغطية للفترة المدروسة، "حيث انخفضت قيمة واردات الوطن العربي من معظم السلع الغذائية الرئيسية، وارتفعت قيمة صادراتها في عام 2014 مقارنة بعام 2013، بالإضافة إلى تحسن نسبة تغطية الصادرات للواردات. وتشكل الصادرات الغذائية نسبة 77% من إجمالي الصادرات الزراعية العربية، بينما تشكل الواردات الغذائية نسبة 84.4 % من إجمالي الواردات الزراعية في الوطن العربي"⁽⁸⁾.

والجدول الآتي يوضح قيم الصادرات والواردات الكلية والزراعية والغذائية في الوطن العربي خلال الفترة 2010-2015

جدول رقم 3: قيمة الصادرات والواردات الكلية والزراعية والغذائية في الوطن العربي خلال الفترة 2010-2015 (الوحدة : مليار دولار)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	
1273.	985,5	983	957,7	965,7	703,15	الصادرات
-	32,6	31	26,6	26,6	21,17	الصادرات
17,2	25,1	23,5	23,2	20,6	16,92	الصادرات
875	785,2	770,7	752	699.1	590,22	الواردات
-	95,1	96,1	96,4	82.8	69,26	الواردات
56,9	80,3	79	79,6	68.0	59,05	الواردات

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية،

(8)- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي حول أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2014، ص:15.

- الكتاب السنوي الإحصاءات الزراعية العربية، 2011، ص ص: 132-213.
- التقرير السنوي حول أوضاع الأمن الغذائي العربي لسنة 2014، ص: 15.
- التقرير السنوي حول أوضاع الأمن الغذائي العربي لسنة 2015، ص: 25.

5- تطور مستوى التغذية في الوطن العربي خلال الفترة 2010-2015

ومن أجل توضيح مستوى التغذية في الوطن العربي خلال الفترة 2010-2015 فقد تم الإستدلال بمتغيرين أساسيين، يتمثل المتغير الأول في متوسط نصيب الفرد من الغذاء (السعرات الحرارية)، أما المتغير الثاني فيتمثل في مؤشر الجوع الذي يعتبر مؤشر مركب تم تحديد درجاته باستخدام ثلاثة معايير هي ناقص التغذية، ونسبة السكان ناقصي الوزن دون سن الخامسة، ونسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة وهو ما تم تلخيصه في الجدول الآتي:

جدول رقم 4: مستوى التغذية في الوطن العربي خلال الفترة 2010-2015

2015	2014	2013	2012	2011	2010	
بين 1431 و3500	2965.7	2894,5	-	2906	2895	متوسط نصيب الفرد من الغذاء السعرات الحرارية (كيلو كالوري / يوم)
2015	2014	2013	2012	2011	2010	
من 5 % إلى 34,2 %	من 5 % إلى 29 %	من 5 % إلى 34 %	-	من 5 % إلى 25,4 %	من 5 % إلى 27 %	مؤشر الجوع

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقارير السنوية حول أوضاع الأمن الغذائي العربي

خلال الفترة 2010-2015

إذ أن مصادر الغذاء النباتية توفر للمستهلك في الدول العربية ما بين 70% و80% من احتياجاته من السعرات الحرارية، بينما توفر مصادر الغذاء الحيوانية ما بين 20% إلى 30% من هذه الاحتياجات، وهي نسب منخفضة مقارنة مع المعايير العالمية. وفيما يخص مؤشر الجوع فإن مستوياته مرتفعة أكثر لدى جزر القمر واليمن وجيبوتي والسودان وموريتانيا ويرجع ذلك إلى ارتفاع الأسعار والكوارث الطبيعية وعدم الاستقرار السياسي وانتشار موجات الجفاف و التصحر⁽⁹⁾، فيما ينخفض هذا المؤشر قليلا في المغرب وسوريا ويقل عن 5% لدى الدول العربية الأخرى.

كما تأثرت أوضاع الأمن الغذائي العربي في عدد من الدول العربية كثيرا من جراء الإضطرابات والنزاعات الداخلية التي حدثت خلال السنوات الأخيرة ولا تزال تتفاعل، والتي أدت إلى نقص في السلع الغذائية المنتجة محليا وصعوبات في تمويل تلك المستوردة وارتفاع تكاليفها لارتفاع المخاطر⁽¹⁰⁾. وقد انعكس اختلاف مستويات التغذية في الوطن العربي على نسب متفاوتة لناقصي التغذية كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم 5: نسبة السكان ناقصي التغذية لدى الدول العربية خلال الفترة 2010- 2015

البلد	متوسط 2010- 2012	متوسط 2013- 2015	البلد	متوسط 2010- 2012	متوسط 2013- 2015
جزر القمر	58,5	65,3	الجزائر	5 >	5 >
اليمن	26,3	26,1	السعودية	5 >	5 >
جيبوتي	37,2	15,9	الأردن	5 >	5 >
السودان	30,6	38,9	تونس	5 >	5 >
موريتانيا	7,6	5,6	العراق	24,5	22,8
الكويت	5 >	5 >	عمان	5 >	5 >

(9)- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي حول أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2011، ص:48.

(10) - الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، نحو مقارنة جديدة لتحقيق الأمن الغذائي العربي، 2014، ص:13

5 >	5 >	لبنان	5 >	5 >	مصر
			5 >	5,2	المغرب

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي حول أوضاع الأمن الغذائي العربي ، 2015، ص: 34

5- تطور الفجوة الغذائية في الوطن العربي خلال الفترة 2010-2015

" تقدير الفجوة الغذائية للمجموعات السلعية الرئيسية في الوطن العربي يتم على أساس الفرق بين الإنتاج وما هو متاح للاستهلاك، أي صافي الاستيراد من السلع الغذائية، بافتراض عدم وجود مخزونات مرّحلة، وبدون تضمين تجارة السلع الغذائية البينية العربية إذ أن فجوة الغذاء العربية تعني بالسلع التي تستوردها الدول العربية من خارج الوطن العربي"⁽¹¹⁾ والجدول الآتي يوضح تطور قيمة الفجوة الغذائية في الوطن العربي خلال الفترة 2010-2015.

جدول رقم 6: تطور الفجوة الغذائية في الوطن العربي خلال الفترة 2010-2015 (الوحدة: مليار دولار)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	قيمة الفجوة الغذائية
33,5	34,2	35,63	35,62	35,25	36,98	

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقارير السنوية حول أوضاع الأمن الغذائي العربي خلال الفترة 2010-2015.

تشكل الفجوة الغذائية هاجسا مهما يجب الانطلاق منه لتقدير حجم المشكلة في الوطن العربي⁽¹²⁾، فبعد الانخفاض الذي سجلته قيمة الفجوة الغذائية في الوطن العربي المقدر بـ 1,73 مليار دولار بين سنتي 2010 و 2011، تشير بيانات الجدول أن قيمة الفجوة أخذت اتجاها شبة مستقر خلال الفترة 2011-2013 حيث انحصرت بين 35,25

(11)- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي حول أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2011، ص: 49.

(12) - إبراهيم أحمد سعيد، أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي: الاقتصاد الزراعي العربي واقعا طبيعيا وبشرى، مجلة جامعة دمشق، دمشق، 2001، ص: 553.

مليار دولار و35,63 مليار دولار لتأخذ بعد ذلك اتجاه التناقص في سنتي 2014 و2015، ويرجع ذلك إلى الانخفاض الذي شهده مستوى الأسعار العالمية للسلع الغذائية الرئيسية إلى جانب تفعيل إنتاج هذه السلع في إطار البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي وتراجع حجم وارداتها.

إذ تتركز قيمة الفجوة الغذائية في الوطن العربي خلال هذه الفترة في الحبوب واللحوم والألبان والسكر، حيث تمثل هذه المواد مجتمعة أكثر من 90% من القيمة الإجمالية للفجوة الغذائية. ويمكن تفصيل مساهمة الدول العربية في قيمة الفجوة الغذائية خلال الفترة 2013-2015 من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم 7: متوسط نسب مساهمة الدول العربية في قيمة الفجوة الغذائية خلال الفترة 2013-2015

الدولة	السعودية	الجزائر	مصر	الإمارات	الكويت	قطر	الأردن	العراق
متوسط نسبة المساهمة في الفجوة الغذائية	24,1	15,9	14,4	7,7	3,9	3,8	3,3	3,2
الدولة	ليبيا	لبنان	السودان	عمان	تونس	البحرين	فلسطين	دول أخرى
نسبة المساهمة في الفجوة الغذائية	3,1	2,9	2,7	1,6	1,4	1,1	0,6	10

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي حول أوضاع الأمن الغذائي العربي ، 2015، ص: 30.

6- تطور نسب الاكتفاء الذاتي في الوطن العربي خلال الفترة 2010-2015

"تساعد مؤشرات الاكتفاء الذاتي في التعرف على القدرات الذاتية للطاقت الإنتاجية

لمجابهة الطلب المتنامي على السلع الغذائية، وتتفاوت درجة اعتماد الدول العربية على الأسواق الخارجية لمقابلة احتياجاتها الإستهلاكية من الغذاء، حيث تعتمد على تلك الأسواق للحصول على معظم احتياجاتها الإستهلاكية من سلع الحبوب والسكر والبنزور الزيتية، وهي السلع ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المنخفضة بالوطن العربي⁽¹³⁾. ومن أجل توضيح تطور نسب الاكتفاء الذاتي في الوطن العربي خلال الفترة 2010-2015 فقد تم إعداد الجدول الآتي:

جدول 8: تطور نسب الاكتفاء الذاتي في الوطن العربي خلال الفترة 2010-2015

الأسماك	الحبوب	السكر	البقوليات	الخضر	الفواكه	اللحوم البيضاء	اللحوم الحمراء	
100	48.2	25,8	57.9	100	98.4	66,4	87,8	2010
100	47.3	29,6	59.3	100	100	70.1	83.7	2011
98.4	42.7	30.6	53.6	100	100	65.8	81.4	2012
99.1	43.0	31.5	58.3	100	100	66.9	80.9	2013
100	52.6	35.7	65.2	100	100	73.1	81.0	2014
100	45.6	-	-	100	100	73.5	87.2	2015

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقارير السنوية حول أوضاع الأمن الغذائي العربي خلال الفترة 2010-2015.

وقد جاء الإهتمام في بعض الدول العربية بمعيار الاكتفاء الذاتي مع تواضع قدراتها التنافسية في مجال التجارة الخارجية، وبذلك يعكس هذا المعيار على الصعيد الوطني مدى قدرة قاعدة مواردها الزراعية على توفير الغذاء محليا، لاسيما في حالة التصدي للصدمات السعرية والبيئية التي تواجه الغذاء.⁽¹⁴⁾

(13)- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي حول أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2010، ص: 37.
(14) - جبارة محمد وراتول محمد، الأمن الغذائي في الوطن العربي : إنجازات وتحديات 2000-2012، الأكاديمية للدراسات الاقتصادية والاجتماعية، 2016، ص: 77.

تبعاً لنسب الاكتفاء الذاتي المعروضة أعلاه يمكن التمييز بين ثلاث مجموعات من السلع الغذائية في الوطن العربي، إذ تتمثل المجموعة الأولى في السلع ذات الاكتفاء الذاتي المنخفض والتي تضم السكر والحبوب والتي تتراوح نسبها بين 25,8 % و 48,2 %، أما المجموعة الثانية فتضم السلع الغذائية ذات الاكتفاء الذاتي المتوسط والتي تضم كل من البقوليات واللحوم البيضاء واللحوم الحمراء والتي تنحصر نسبها بين 53,6 % و 87,8 %، بينما تضم المجموعة الثالثة السلع ذات الاكتفاء الذاتي المرتفع والمتمثلة في الخضار والفاكهة والأسماك والتي لا تقل نسبها عن 98,4 %.

5- جهود الدول العربية لتعزيز مسار الأمن الغذائي العربي

تركزت أغلب جهود الدول العربية لتعزيز مسار الأمن الغذائي العربي حول تجسيد محاور " البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي " والمتمثلة فيما يلي:

- تحسين مستويات الإنتاجية في الزراعات القائمة: إذ بلغت عدد المشاريع في الوطن العربي في إطار تجسيد هذا المحور حوالي 1324 مشروع بتكلفة تفوق 11,283 مليار دولار، غير أنه سجل تباين في عدد وحجم هذه المشاريع بين الدول العربية، حيث كانت أكبر قيم لهذه المشاريع لدى المغرب (533 مشروع بقيمة 4,376 مليار دولار) ثم السعودية (509 مشروع بقيمة 3,162 مليار دولار) ثم العراق (79 مشروع المقدرة بـ 1,12 مليار دولار) أما أقلها قيمة فقد سجلت لدى عمان (12 مشروع بقيمة 53,5 مليون دولار) وقد تفرعت هذه المشاريع بين عدة أنشطة كتحسين إنتاجية محاصيل الأغذية الرئيسية وإنتاج البذور المحسنة ومكافحة الآفات الزراعية والتصنيع الزراعي وإنتاج الألبان وتطوير إنتاجية الوحدات الحيوانية وتطوير منتجات الصيد السمكي.
- استثمار الموارد الأرضية بالاستفادة من العوائد المائية لترشيد استخدام مياه الري: تمثلت المشاريع المنجزة لدى الدول العربية في إطار هذا المحور في تشييد سدود وإنشاء مؤسسات مكلفة بتجميع مياه الأمطار، ومعالجة مياه الصرف الصحي وإدراج أنظمة ري حديث لترشيد استغلال الموارد المائية، حيث بلغ عدد المشاريع في هذا الإطار 556 مشروع بتكلفة تفوق 11,95 مليار دولار.

- المشروعات الإستثمارية المتكاملة والمرتبطة بأنشطة البرنامج: تجسيدا لهذا المحور فقد تم تنفيذ 109 مشروع فاقت قيمتها 8,7 مليار دولار والتي يمكن تخصيصها في الجدول الآتي:

جدول رقم 9: إنجازات المحور الثالث للبرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي

الأردن	تونس	الجزائر	السودان	عمان	العراق	ليبيا	مصر	اليمن
عدد المشاريع	5	3	2	39	35	6	9	2
القيمة (مليون دولار)	76,3	158	14	3042	2010	960,4	268,4	2080
								42

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي حول أوضاع الأمن الغذائي العربي ، 2015، ص: 33.

وقد تنوعت طبيعة هذه المشاريع بين تأهيل الطرق الزراعية، وتأسيس شركات خدمات زراعية، وتشديد مشاريع إنتاج المحاصيل الغذائية وبناء مخازن الزراعية.

الخاتمة

على الرغم من الجهود المبذولة في الوطن العربي لإتاحة الغذاء من تطوير لقطاع إنتاج السلع الغذائية وحركة التجارة الخارجية بما يؤدي إلى تحسين واقع الأمن الغذائي للوطن العربي ، إلا أن الواقع أثبت أن موضوع الأمن الغذائي يظل دائما رهانا صعبا وتحديا يلازم اقتصاد الوطن العربي.

ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج الآتية:

- لا تقتصر العوامل المؤثرة على الأمن الغذائي على العوامل المالية والمادية فقط وإنما تتسع أيضا إلى العوامل الديموغرافية (تغيرات في معدلات النمو الديموغرافي وفي التوزيع الجغرافي للسكان) بالإضافة إلى العوامل المناخية الطبيعية (نسبة الأراضي الصالحة للفلاحة مقارنة مع المساحة الكلية ومدى كفاية الموارد المائية وكيفية استغلالها ومدى التعرض للتصحّر والتعرية) مع العوامل السياسية.
- يعتمد الوطن العربي بشكل أساسي على العملية الإنتاجية في توفيره للسلع التي يتمتع فيها بمزايا تنافسية كالخضر والفواكه الأسماك، في حين يعتمد على التجارة الخارجية (الاستيراد) في توفيره للسلع ذات الوزن الأثقل في سلة الغذاء العربية كالحبوب والسكر واللحوم والبقوليات.
- على الرغم من تقدم الدول العربية في تخفيض نسب ناقصي التغذية إلا أنها لا تزال مرتفعة نوعا ما لدى بعض الدول كجزر القمر واليمن وجيبوتي والسودان وموريتانيا على اختلاف العوامل المسببة لذلك كالكوارث الطبيعية وعدم الاستقرار السياسي وانتشار موجات الجفاف واتساع التصحر.
- لا تساهم الدول العربية بنسب متساوية في الفجوة الغذائية العربية وإنما تتباين هذه النسب بتباين كثافتها السكانية ومستوى أجور الأفراد، وعاداتهم الاستهلاكية السائدة فيها ومدى توفر الموارد الطبيعية ودرجة استغلالها.
- على الرغم من الجهود المبذولة في الوطن العربي من تحسين لمستويات الإنتاج الزراعي واستثمار الموارد الأرضية وترشيد استخدام مياه الري إلا أن مؤشر الاكتفاء الذاتي للسلع الغذائية الرئيسية لم يسجل تراجعا كافئا لتلك الجهود، وهو ما يتطلب التفكير في وضع برامج غذائية أكثر فاعلية وتنفيذها وفق خطط ميدانية.

قائمة المراجع

أولا : المقالات العلمية

- 1- إبراهيم أحمد سعيد، أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي: الاقتصاد الزراعي العربي واقعا طبيعيا وبشريا، مجلة جامعة دمشق، دمشق، 2001.

- 2- جبارة محمد وراتول محمد، الأمن الغذائي في الوطن العربي : إنجازات وتحديات 2000-2012، الأكاديمية للدراسات الاقتصادية والاجتماعية، 2016
- 3- رزيقة غراب، "إشكالية الأمن الغذائي المستدام في الجزائر: واقع وآفاق"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة سطيف، 2015.
- 4- عبد الحق زغدار، "نحو تفعيل الأمن الغذائي في البلدان النفطية"، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر ببسكرة ، بسكرة، 2012.
- 5- مبروكي الطاهر، دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، ورقلة، 2007.

ثانيا: المداخلات العلمية

- 6- أحمد مصنوعة، "الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر الواقع والمأمول"، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الدولية ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الشلف، 2014.
- 7- شراطي نسيم ، "الهندسة الوراثية الزراعية كآلية لتحقيق استدامة الأمن الغذائي"، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الدولية ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الشلف، 2014.

ثالثا: التقارير السنوية

- 8- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي حول أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2010.
- 9- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي حول أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2011.
- 10- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي حول أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2012.

- 11- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي حول أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2013.
- 12- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي حول أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2014.
- 13- صندوق النقد العربي، الفصل الثالث من التقرير السنوي: قطاع الزراعة والمياه، 2016.
- 14- الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، نحو مقاربة جديدة لتحقيق الأمن الغذائي العربي، 2014.